2155 ر

Distr.
GENERAL

E/ESCWA/AGR/1999/6
13 August 1999
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION
FOR WESTERN ASIA
LIBRARY + DOCUMENT SECTION

# وثيقة مشروع
# حول إعادة تأهيل القطاع الزراعي في الأراضي الفلسطينية:

## مقترح لتطوير الإحصاءات الزراعية بوزارة الزراعة

الأمم المتحدة
نيويورك، ١٩٩٩

99-0763

## المحتويات

الصفحة


مقدمـــة ..... ١

**أولاً- الخلفية التوضيحية** ..... ٢

ألف- خصائص القطاع الزراعي ..... ٢
باء- استراتيجية البلد المضيف ..... ٤
جيم- المساعدات المقدمة ..... ٥

**ثانياً- مبررات المشروع** ..... ٦

ألف- المشكلة المراد معالجتها ..... ٦
باء- الجهات المستفيدة ..... ٧
جيم- ترتيبات التنفيذ ..... ٧
دال- التنظيم المؤسسي للمشروع ..... ٨
هاء- الحاجة إلى المساعدة الخارجية ..... ١٣
واو- الشريك المحلي المساند ..... ١٤
زاي- الإنجازات المتوقعة من المشروع ..... ١٤

**ثالثاً- الأهداف التنموية** ..... ١٤

**رابعاً- الأهداف الآنية والمخرجات والمدخلات للمشروع** ..... ١٥

ألف- الأهداف الآنية ..... ١٥
باء- المخرجات ..... ١٦
جيم- المدخلات والميزانية ..... ١٦
دال- المخاطرة ..... ١٩
هاء- مساهمة الجانب الوطني ..... ٢٠


## قائمة الأشكال


١- التنظيم المؤسسي للمشروع ..... ٩
٢- انسياب البيانات الزراعية ..... ١٠


## قائمة الأطـــر


١- دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ..... ١١
٢- مقترح مشروع تعاون بين وزارة الزراعة ودائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية ..... ١١
٣- الأنماط الأساسية للمسوح الزراعية ..... ١٦

المرفق- قائمة بنشاطات قسم الزراعة/شعبة القضايا والسياسات القطاعية في الأراضي الفلسطينية ..... ٢١

## مقدمـــة

أعِدَّت هذه الوثيقة بناءً على طلب من وزارة الزراعة في السلطة الفلسطينية فـــي إطـــار نشـــاطات الإسكوا المتكاملة والمتعلقة بإعادة تأهيل القطاع الزراعي في الأراضي الفلسطينية.

وتنبع أهمية هذا النشاط من كونه الأساس الذي يعتمد عليه الباحث والدارس والمخطط وصانع القرار في إعداد التحاليل والدراسات المتعلقة بالأنشطة الزراعية وفي إعداد الخطط والسياسات الزراعيـــة لإعـــادة تأهيل القطاع الزراعي وإرساء قاعدة تنمية زراعية واقتصادية واجتماعية في الأراضي الفلسطينية.

وقد سبق لقسم الزراعة بالإسكوا أن قام بإعداد مجموعة من وثائق المشاريع حول أولويات ملحة فـي مجال إعادة تأهيل القطاع الزراعي الفلسطيني. (انظر المرفق). ويكمل هذا التقرير مجموعة من الدراسات التي بدأها قسم الزراعة في عام ١٩٩٣، بإعداد دراسة تقييمية شاملة للقطاع الزراعي الفلسطيني، أتبعها فيما بعد بإعداد وثائق مشاريع حول إعادة تأهيل مرافق ذات أولوية بالنسبة للتنمية الزراعية مثل إعادة تأهيل آبار الري والعيون والثروة السمكية وقطاع الخدمات البيطرية، ودراسة تقييـــم مؤسســـات الإقـــراض الزراعـــي والمؤسسات الزراعية الرسمية (وزارة الزراعة) والمؤسسات غير الحكومية. وكان الهدف من إعداد هـــذه الوثائق هو إمداد السلطة الفلسطينية بهذه الوثائق تمهيداً لتطويرها وتقديمها إلى الدول والهيئات الدولية المانحة بغية تمويل تنفيذها، وتعتبر الوثيقة الحالية إستمراراً لجهود قسم الزراعة في هذا الإتجاه.

# أولاً- الخلفية التوضيحية

## ألف- خصائص القطاع الزراعي

يمثل القطاع الزراعي العمود الفقري للاقتصاد الفلسطيني ولا يزال يلعب دوراً رئيسياً فيه حيث يمثل القطاع الإنتاجي التقليدي الذي يقدم الغذاء وفرص العمل لجزء كبير من الفلسطينيين والملاذ الأساسي للأيدي العاملة في أوقات الأزمات الاقتصادية والسياسية بالإضافة إلى كونه مصدراً هاماً للعملات الأجنبية من جرّاء تصدير جزء من المنتجات الزراعية إلى الأقطار العربية المجاورة وبعض الأقطار الأوروبية.

تبلغ المساحة الكلية للأراضي الفلسطينية حوالي ٦٠٦٠ كيلومتراً مربعاً منها حوالي ٥٧٠٠ كيلومتراً مربعاً في الضفة الغربية وحوالي ٣٦٠ كيلومتراً مربعاً في قطاع غزة. وتبلغ المساحة المستغلة زراعياً في الضفة الغربية حوالي ١ر٧ مليون دونم، أي حوالي ٣١ في المائة من المساحة الكلية للضفة الغربية. وتزرع معظم هذه الأراضي بأشجار الزيتون والعنب والحمضيات والخضروات واللوزيات والمحاصيل الحقلية. وتشكل مساحة الأراضي الزراعية المروية حوالي ٥ في المائة من النسبة الأخيرة. وتقدر حصة المياه المخصصة للزراعة في الضفة الغربية بحوالي ٨٠ مليون متر مكعب. أما في قطاع غزة فإن المساحة المستغلة زراعياً تشكل حوالي ٤٩ في المائة من مساحة القطاع أي حوالي ١٧٧ ألف دونم منها حوالي ١٠٦ آلاف دونم أراضي زراعية مروية تزرع بأشجار الحمضيات والخضروات والفواكه والزهور. وتبلغ حصة المياه المخصصة للزراعة حوالي ٨٠ مليون متر مكعب. ولا تزال المياه اللازمة للزراعة الفلسطينية أقل من المطلوب حيث أنها لا تفي بالاحتياجات الحالية ولا تسمح بالتوسع المستقبلي في الزراعة، وذلك بسبب استمرار سيطرة إسرائيل على الموارد المائية الفلسطينية حتى الآن.

وتوضح الإحصاءات المتوفرة تذبذب نسبة مساهمة القطاع الزراعي صعوداً وهبوطاً في الناتج المحلي الإجمالي للأراضي الفلسطينية طيلة فترة الاحتلال الإسرائيلي منذ عام ١٩٦٧. ففي أواخر الستينات وأوائل السبعينات كانت هذه المساهمة تتذبذب بين ٣٢ و٣٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ثم أخذت هذه النسبة بالانخفاض خلال النصف الثاني من السبعينات وأوائل الثمانينات. وقد وصلت هذه النسبة إلى ٣ر١١ في المائة عام ١٩٩٨ ثم ارتفعت إلى ٢ر١٢ في المائة عام ١٩٩٦.

ويعتبر القطاع الزراعي أحد المصادر الرئيسية للعمل حيث يعيش حوالي ٧٠ في المائة من السكان في المناطق الريفية. وقد بلغ مجموع القوى العاملة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٩٦ حوالي ٥٢٦ ٠٠٠ عامل من بينهم ٦٢ ٠٠٠ عامل يعملون في القطاع الزراعي في الضفة الغربية وقطاع غزة حيث يشكلون ١٢ في المائة من مجموع القوى العاملة. وقد كان توزيع القوى الفلسطينية العاملة في الزراعة في عام ١٩٩٨ على النحو التالي: ٩ر١٢ في المائة في الضفة الغربية، و ١ر٧ في المائة في قطاع غزة، و٢ر١٠ في المائة في إسرائيل، حيث تشكل هذه النسب حوالي ٩ر١٠ في المائة من مجموع القوى العاملة الفلسطينية. وقد لعب القطاع الزراعي دور الجهة المستوعبة للعمالة التي لا تجد فرص عمل في القطاعات الأخرى أو في الخارج. ووفر القطاع الزراعي جزءاً من الأيدي العاملة به في الفترات التي توافرت فيها فرص للعمل خارج هذا القطاع، كما حدث في نهاية السبعينات والنصف الأول من الثمانينات عندما انخفضت أعداد العاملين في الزراعة انخفاضاً حاداً بسبب توجه جزء كبير منهم للعمل في إسرائيل بالدرجة الأولى. غير أن الزراعة قد استوعبت جزءاً كبيراً من الأيدي العاملة التي لم يسمح لها بالعمل في إسرائيل خلال فترة الانتفاضة وما بعدها، وخصوصاً منذ تسلّم السلطة الفلسطينية قطاع غزة وأريحا حيث أصبحت إسرائيل ترفض دخول العمال الفلسطينيين إليها خصوصاً أثناء فرض الحصار المتكرر كإجراءات أمنية.

وقد لعبت الزراعة دوراً كبيراً نسبياً في التجارة الخارجية للضفة الغربية وقطاع غزة أثناء الاحتلال الإسرائيلي منذ عام ١٩٦٧. فقد شهدت الصادرات الزراعية خلال الفترة ١٩٦٨-١٩٨٥ زيادة كبيرة بلغت ذروتها في مطلع الثمانينات. ففي عام ١٩٨١، بلغت قيمة الصادرات الزراعية للضفة الغربية ٨٢ مليون دولار أمريكي وكانت تمثل نحو ٤٠ في المائة من إجمالي الصادرات، في حين بلغت قيمة الصادرات الزراعية لقطاع غزة ٣ر٥٥ مليون دولار أمريكي وكانت تمثل نحو ٢٨ في المائة من إجمالي صادرات القطاع. غير أن قيمة الصادرات الزراعية وحصتها النسبية في إجمالي الصادرات أخذت في التناقص بمعدل سريع ابتداء من عام ١٩٨٢، لا سيما في الضفة الغربية. وفي عام ١٩٨٧، بلغت الصادرات الزراعية للضفة الغربية ٥ر٤١ مليون دولار أمريكي وكانت تمثل نحو ١ر١٨ في المائة من إجمالي الصادرات، في حين تناقصت الصادرات الزراعية لقطاع غزة ووصلت إلى ٤ر٣٢ مليون دولار أمريكي وكانت تمثل نحو ١ر١٤ في المائة من إجمالي الصادرات. ويتعذر الحصول على إحصائيات دقيقة ومكتملة عن الصادرات من المنتجات الزراعية خلال الجزء الأول من التسعينات، وذلك بسبب فرض الحصار من آن لآخر على الأراضي الفلسطينية ووضع العقبات أمام هذه الصادرات.

كما أن البنية التحتية لم تحظ بأي اهتمام من قِبَل السلطات الإسرائيلية. فشبكة الطرق، بما في ذلك الطرق الريفية، متخلفة وفي أمسّ الحاجة إلى الصيانة والتطوير. وينطبق نفس الشيء على خدمات المياه والكهرباء والهاتف وغيرها. فإسرائيل لم تهتم بتطوير البنى التحتية منذ الاحتلال، في حين أنها مدت مستوطناتها المقامة في المناطق الفلسطينية بأحدث شبكات الطرق والمياه والكهرباء والصرف الصحي وخلافه.

كما أن إسرائيل لم تهتم بإنشاء آليات رسمية لتنظيم وإدارة الاقتصاد الفلسطيني مثل أجهزة التخطيط والرقابة، والمؤسسات التنفيذية القادرة على إدارة وتطوير الاقتصاد الإنتاجي الفلسطيني مثل مؤسسات التمويل ومؤسسات الدعم. لذلك أصبحت المشاريع الصغيرة والمتخلفة هي سمة القطاع الإنتاجي الفلسطيني. وينطبق نفس الشيء على قطاع الخدمات. فقد خلف الاحتلال ممثلاً في الممارسات العسكرية الإسرائيلية، وضعاً لا يعمل على تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي. فالحافز على الاستثمار لا يمكن أن يتوفر في ظل الحكم العسكري وفي غياب تام للمؤسسات القادرة على التشريع والتنظيم الاقتصادي، وأيضاً في غياب تام للمؤسسات المصرفية الحديثة. وقد أدى غياب المؤسسة الفلسطينية الوطنية وسيادة الاحتلال العسكري إلى عدم نشوء قطاع إنتاجي وقطاع خدمات متطورين في الأراضي المحتلة. وقد ظهرت خلال سنوات الانتفاضة مجموعة من المؤسسات التطوعية للعمل في القطاع الزراعي لتقديم الخدمات الإرشادية واستصلاح الأراضي وتطوير بعض المصادر المائية وتقديم بعض الخدمات المتعلقة بالصحة الحيوانية. ولكن الإمكانات المادية والكوادر الفنية اللازمة لهذه المؤسسات التطوعية كانت محدودة.

وتحاول السلطة الفلسطينية ممثلة بدائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية والدوائر الإحصائية الأخرى التي بدأت بإنشائها الوزارات المختلفة بناء قواعد معلومات وإحصاءات حيث أن هذه الناحية كانت مهملة جداً طيلة سنوات الاحتلال. وإن عدم توفر الإحصاءات والبيانات الزراعية بالمستوى المطلوب، وخصوصاً في الفترة الحالية التي يجري فيها التخطيط لإجراء تنمية شاملة في الأراضي الفلسطينية، كفيل بأن يجعل عملية التخطيط الاقتصادي والاجتماعي عملية صعبة للغاية.

ولقد ورثت السلطة الفلسطينية على العموم اقتصاداً ضعيفاً يعاني من تأخر واختلالات هيكلية وبنية تحتية مهلهلة. ولعل القطاع الزراعي كان الأكثر استهدافاً لسياسات الاحتلال الإسرائيلي لأن هذا القطاع يتضمن الأرض والمياه اللذين هما الركيزتان الأساسيتان في السياسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين. فمنذ عام ١٩٦٧ وإسرائيل تحاول جاهدة الاستيلاء على المصادر المائية وعلى مساحات متزايدة من الأراضي الفلسطينية. وتتمثل المظاهر الرئيسية للاحتلال العسكري الإسرائيلي في ممارساته المباشرة ضد السكان في

الأراضي المحتلة، وفي سياسات الهيمنة العسكرية والاعتقالات الواسعة وحظر التجول التي تمارس علناً وبصورة روتينية يومية يروح ضحيتها أعداد كبيرة من السكان الذين أصبحوا مهددين في حرياتهم ومصائرهم. ونجمت عن هذه الممارسات أوضاع لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تسمح ببقاء اقتصاد وطني يعمل بصورة طبيعية ومتوازنة.

## باء- استراتيجية البلد المضيف

تواجه السلطة الفلسطينية تحديات كبيرة فيما يتعلق بتنمية اقتصاديات الأراضي الفلسطينية. فمن جهة، ورثت السلطة اقتصاداً ضعيفاً في مؤسساته وقواعده الإنتاجية مع توفر قدر جيد نسبياً من الموارد البشرية الماهرة في مقابل موارد طبيعية زراعية ومائية محدودة لا تزال تخضع للسلطات الإسرائيلية الى حدٍ كبير.

ورغم غياب استراتيجية واضحة للقطاع الزراعي، فإن هناك متطلبات خاصة بهذا القطاع يجب الانتباه إليها وإعطاؤها الاهتمام اللازم عند رسم السياسة الاقتصادية. ويمكن إبراز تلك المتطلبات فيما يلي:

١- عدم تهميش دور القطاع الزراعي كما حدث في كثير من دول العالم الثالث والأقطار العربية خلال الستينات والسبعينات والثمانينات من هذا القرن. فقد أثبتت التجربة الخطأ الفادح الذي وقعت فيه كثير من هذه الأقطار بسبب إهمال القطاع الزراعي لصالح قطاع الصناعة. والقطاع الزراعي الفلسطيني ذو أهمية حيوية بالنسبة للشعب الفلسطيني في صراعه إسرائيل على امتلاك موارد الزراعة الرئيسية، وهي الأرض والمياه في فلسطين. ولقد كان هذا القطاع الاقتصادي الحيوي بالنسبة للشعب الفلسطيني وسيلة الصمود في الأزمات لأنه مصدر الغذاء والعمل، وقد تجلى ذلك خلال مرحلة الانتفاضة ومقاطعة السلع الإسرائيلية من خلال مساهمته الفاعلة في زيادة الاعتماد الفلسطيني على الذات في توفير الغذاء، وعن طريق توفير فرص العمل للكثيرين ممن فقدوا عملهم في إسرائيل وفي بلدان الخليج إبان أزمة الخليج رغم جميع القيود التي فرضها الاحتلال الإسرائيلي على هذا القطاع. وقد كان هذا الاتجاه متمشياً مع أحد أهداف الانتفاضة لتقليل اعتماد الفلسطينيين في الغذاء على الموارد الإسرائيلية، مما شجع السكان حتى على استخدام حدائقهم الخلفية في إنتاج الخضروات والإنتاج الحيواني لسد بعض احتياجاتهم اليومية.

٢- وكما ينبغي عدم تهميش القطاع الزراعي، فإنه يجب أيضاً عدم تهميش الريف. فالريف يجب أن يحظى بأهمية متوازنة مع المناطق الحضرية بحيث تضيق الفجوة الاقتصادية والحضارية بينها.

٣- كما يجب العمل على تشجيع المشاركة الشعبية للسكان الريفيين بحيث يستطيعون المشاركة في عملية التنمية الاقتصادية مثل المجموعات السكانية الأخرى بما يمكنهم من تكوين مؤسساتهم الشعبية وفي مقدمتها الاقتصادية منها. كذلك يجب إبراز دور إيجابي للمرأة الريفية في إطار المشاركة الشعبية للسكان الريفيين بحيث تصبح المرأة عضواً فاعلاً في المجتمع الريفي.

ومما سبق فإنه يمكن التأكيد على ديمقراطية عمليات التنمية الاقتصادية وشموليتها من حيث مشاركة الجميع في تقديم المدخلات المادية وغير المادية لهذه العملية وكذلك من حيث جني ثمارها بحيث تعم هذه الفوائد جميع المناطق الحضرية والريفية وقطاعات الشعب المختلفة بما في ذلك المرأة الريفية. ولا يجب أيضاً تناسي خصوصية هذا القطاع لاحتوائه على الماء والأرض، أي العنصرين اللذين يمثلان ركيزة الصراع في القضية الفلسطينية مع الصهيونية.

ويمكن في هذا الإطار تحديد أهم أهداف التنمية الزراعية في الأراضي الفلسطينية فيما يلي:

١- بناء المؤسسة الزراعية الرسمية وغير الرسمية القادرة على إعادة تأهيل وتطوير القطاع الزراعي بحيث يترك للقطاع الخاص مجالاً واسعاً للقيام بالأنشطة الإنتاجية الزراعية والاتجار في المنتجات والمدخلات الزراعية والتصنيع الغذائي. ويتضمن ذلك أيضاً تطوير التشريعات والقوانين الزراعية لتتمشى مع متطلبات العصر الحديث وما تتطلبه الظروف الزراعية الإقليمية والدولية وتطوير جهاز إحصائي زراعي قادر على إنشاء وإدارة الإحصاءات الزراعية.

٢- تنمية القوى البشرية العاملة في الزراعة بما يتوافق مع المستجدات العلمية والتقنية اللازمة لقطاع زراعي حديث.

٣- تحقيق السيطرة الكاملة على الموارد الأرضية وخصوصاً الأراضي الزراعية والمراعي والغابات واستغلالها الاستغلال الأمثل الذي من شأنه أن يزيد فرص الاعتماد على الذات في الغذاء ويساعد على تحسين الميزان التجاري عن طريق تصدير منتجات زراعية إلى الخارج وزيادة فرص العمل.

٤- تحقيق السيطرة الكاملة على الموارد المائية المتاحة وتطويرها واستغلال مياه الري في الزراعة بكفاءة كبيرة.

٥- تطوير الخدمات الزراعية المساندة مثل خدمات التسويق والإقراض والإرشاد الزراعي وتشجيع القطاع الخاص على التوسع في تقديم مثل هذه الخدمات منفرداً أو متعاوناً مع المؤسسات الرسمية الزراعية.

٦- إعادة تأهيل الثروة السمكية في قطاع غزة.

٧- تطوير البنى التحتية من طرق وشبكات كهرباء ومياه واتصالات في المناطق الريفية.

٨- حماية الموارد الطبيعية من تربة ومياه وغطاء نباتي وبيئة حيوية والعمل على وقاية البيئة والحفاظ على توازنها البيولوجي.

٩- تطوير المناطق الريفية والعمل على تبني تنمية ريفية متكاملة في الخدمات المقدمة إلى الريف ومتكاملة مع المناطق الحضرية مع مراعاة التوسع في توطين العائدين في المناطق الريفية.

١٠- أهداف أخرى متداخلة مع الأهداف السابقة مثل زيادة دخول المزارعين ورفاهيتهم، والحد من الهجرة من الريف إلى الحضر، ورفع إنتاجية العمل والمحاصيل الزراعية.

أما من حيث ترتيب هذه الأهداف في أولويات، فإنه يمكن القول أن تحقيق جميع هذه الأهداف يعتبر ذات أهمية كبيرة بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني بوجه عام والقطاع الزراعي بوجه خاص وذلك لان الفترة الحالية تستلزم جهوداً كبيرة لإعادة التوازن إلى هيكل القطاع الزراعي وتعويضه عن المعاناة والضرر الذي لحق به من جرّاء ثلاثين عاماً من الاحتلال الإسرائيلي. لذلك فإن هذا الأمر يستدعي العمل على جميع الجبهات التنموية في آن واحد. ولتحقيق ذلك فإنه يجب المباشرة فوراً ببناء المؤسسة الزراعية الفلسطينية الرسمية والخاصة ودعمها لتصبح قادرة في وقت وجيز على القيام بأعباء التنمية الزراعية بصورة عامة وعلى رسم وإدارة وتنفيذ البرامج والمشاريع الزراعية التي من شأنها تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه.

## جيم- المساعدات المقدمة

تتفاوض السلطة الفلسطينية دورياً مع الدول والمنظمات الدولية المانحة فيما يتعلق بالمساعدات التي تقدم إلى الشعب الفلسطيني لمساندته في إعادة تأهيل اقتصاده وبناء كيانه الاجتماعي والسياسي بحيث يصبح في المستقبل قادراً على الوقوف على قدميه بعد أكثر من ربع قرن من الاحتلال الإسرائيلي. وتتنوع

المساعدات المقدمة إلى الشعب الفلسطيني بين أغراض عديدة مثل بناء المؤسسات المدنية والاقتصادية، وبرامج تدريب لرفع كفاءة أداء القوى العاملة، وتطوير البنى التحتية ودعم الخدمات المساندة للاقتصاد، والصحة والتعليم وخلافه. كذلك فإنه من الملاحظ أن هناك برامج تعمل على دعم المؤسسات غير الحكومية وتطوير أداء المرأة والمؤسسات الاقتصادية الصغيرة. وتشارك في كثير من هذه الأنشطة بجانب الدول المانحة منظمات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية المعنية. ومن هذه المنظمات مثلاً وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأنروا)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة التنمية الصناعية (اليونيدو)، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

ومن الملاحظ أن هناك بعض التركيز في هذه المجهودات على دعم القطاع الزراعي لتطويره وتوسيع مجالاته. ونظراً للحاجة الماسة إلى المعلومات الزراعية لاستخدامها في التخطيط ورسم السياسات الزراعية، تبرز إمكانية تطوير جهاز إحصائي زراعي يكون تابعاً لوزارة الزراعة على أساس أن يتم دعم هذا الاتجاه عن طريق تدريب الكوادر الحالية وتعزيزها ومدها بالمستلزمات التقنية لجمع ومعالجة البيانات الزراعية وتحسين التعاون مع دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية بهدف تطوير قواعد البيانات والإحصاءات الزراعية اللازمة.

## ثانياً- مبررات المشروع

### ألف- المشكلة المراد معالجتها

ورثت السلطة الفلسطينية أعباءً كبيرة من جراء الاحتلال الإسرائيلي الذي زاد عن ربع قرن من الزمان. لقد حرم هذا الاحتلال الأراضي الفلسطينية من عملية التطور الطبيعي الذي مرت به الأقطار الأخرى في المنطقة بوجه خاص وفي العالم بوجه عام. لذلك فإن السلطة الفلسطينية مطالبة وفي مدى قصير جداً بتضييق الفجوة التي ترتبت عن الاحتلال. ولذلك فهي تجاهد في جميع المجالات لإعادة تأهيل الأراضي الفلسطينية اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وسياسياً. ولعل أهم ما تواجهه السلطة الفلسطينية في عملية إعادة التأهيل والتنمية هذه بناء المؤسسة الفلسطينية القادرة على النهوض بهذه الأعباء. وبرز من خلال ذلك دور رئيسي لمؤسسات الإحصاء والمعلومات والتي لا غنى عن أنشطتها في إيجاد الإحصاءات والبيانات اللازمة لعملية إعادة التأهيل والتنمية في جميع المجالات المذكورة أعلاه. وقد أصبحت المعلومات الإحصائية وتوفيرها بالشكل المطلوب موضع اهتمام كبير لكل العاملين وإدراكهم المتزايد للدور الذي يقوم به نظام وطني للإحصاءات والمعلومات ليس فقط في رصد المعلومات الإحصائية وتجميعها، بل وأيضاً كأداة أساسية وضرورة ملحة للمخططين والباحثين والمحللين وأصحاب القرارات الاقتصادية والاجتماعية وغيرهم كل في حقل اختصاصه. ولهذا الغرض تم إنشاء دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية في عام ١٩٩٣ وبدأت بممارسة نشاطاتها اعتباراً من عام ١٩٩٤ من خلال قانون الإحصاءات العامة الذي حدد صلاحياتها وواجباتها ومجالات نشاطاتها. وتواجه هذه الدائرة مشاكل وعقبات عديدة أولها عدم توفر كوادر ذات خبرة عملية وشحة الموارد المالية. كذلك تحتاج هذه الدائرة إلى بناء قنوات تمدها بالمعلومات الإحصائية من الجهات ذات الاختصاصات المختلفة ويأتي في مقدمة ذلك الإحصاءات الزراعية التي أصبحت من مهام إدارة الإحصاء الزراعي في الإدارة العامة للتخطيط والسياسات الزراعية بوزارة الزراعة الفلسطينية. ولا يتوفر في هذه الدائرة إلا ٦ – ٨ عاملين من تخصصات زراعية مختلفة في أمسّ الحاجة إلى تطوير قدراتهم الإحصائية بالإضافة إلى تعزيز هذا العدد بكوادر ذات خبرة وممارسة كبيرة وإمدادهم بما يلزم من حواسيب

وبرمجيات. كذلك تتطلب هذه العملية إجراءات تنسيق واضحة بين هذه الدائرة ودائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية.

ومن هذا يتضح أن المشكلة المراد معالجتها في إطار الإحصاءات الزراعية تتمثل في تطوير قدرات الكوادر المتواجدة حاليا عن طريق تدريبهم وتزويدهم بحواسيب وبرمجيات، وكذلك تعزيز هذه الكوادر بكوادر إضافية ذات خبرة عملية في جميع المجالات ومعالجة البيانات المزرعية بحيث يتم ذلك في إطار متكامل مع دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية.

## باء- الجهات المستفيدة

المستفيد الأول من هذا النشاط هي إدارة الإحصاء الزراعي بالإدارة العامة للتخطيط والسياسات الزراعية بوزارة الزراعة في السلطة الفلسطينية والإدارات الأخرى التي لها علاقة بجمع البيانات الإحصائية من الميدان في المناطق الزراعية المختلفة، الأمر الذي سوف يؤثر إيجابا على أداء دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية نظرا للعلاقة الوثيقة بين الجهتين. كما ان ذلك سينعكس إيجابا على الجهات التي تتعامل مع الإحصاءات الزراعية مثل وزارة التخطيط ومراكز البحوث والجامعات عندما يتوفر لديها الرقم الإحصائي الزراعي وفق نظام وطني ملائم للمعلومات الإحصائية.

## جيم- ترتيبات التنفيذ

تتمثل أهم ترتيبات التنفيذ التي يعتمد عليها نجاح المشروع في توفير الأمور التالية:

١- حصر الكوادر العاملة حاليا في دائرة الإحصاء الزراعي بوزارة الزراعة والتعرف على كفاءاتهم وخبراتهم العملية.

٢- تحديد مجالات الإحصاءات الزراعية ذات الأولوية ووضع أفق زمني للبدء بتوفيرها وفق خطة عمل تجمع بين توفير الإمكانات البشرية والمادية وتنفيذ العمل في جمع هذه الإحصاءات.

٣- التنسيق الواضح والجيد بين وزارة الزراعة ودائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية لإحداث تكامل بين نشاطاتهما الإحصائية في مجال الإحصاءات الزراعية.

٤- ضرورة إطلاع العاملين حاليا في دائرة الإحصاء الزراعي على أنشطة الدوائر المثيلة، على الأقل في بعض الأقطار المجاورة مثل الأردن ومصر، لتوسيع أفقهم وزيادة إدراكهم بحجم مثل هذا العمل.

٥- زيادة الوعي لدى العاملين في وزارة الزراعة وخصوصا في المناطق الزراعية بأهمية الرقم الإحصائي لرفع درجة الدقة في تحري الرقم الصحيح أولا وحفزهم على المواظبة على جمع هذه المعلومات في الفترات الزمنية المحددة لذلك بحيث يتم تراكم هذه المعلومات وفق سلاسل زمنية.

٦- مساندة المنظمات الدولية، وفي مقدمتها منظمات الأمم المتحدة مثل الإسكوا والفاو، في تقديم خدمات تدريب للعاملين في مجالات الإحصاءات الزراعية.

إن توفر هذه العناصر مجتمعة من شأنه أن يساهم في إنجاح المشروع، كما أن غياب أحدها سيؤثر على فرص هذا النجاح. لذلك وجب توفير هذه العناصر مجتمعة منذ البداية.

## دال- التنظيم المؤسسي للمشروع

تحتضن وزارة الزراعة المشروع لكونه يهدف إلى تطوير دائرة الإحصاءات الزراعية التابعة للإدارة العامة للتخطيط والسياسات الزراعية. ويقترح أن يتم إنشاء الأقسام التالية ضمن دائرة الإحصاءات الزراعية:

١- قسم خاص بالإحصاءات النباتية.

٢- قسم خاص بالإحصاءات الحيوانية.

٣- قسم خاص بإحصاءات مستلزمات الإنتاج الزراعي مثل الأسمدة والمبيدات والمياه والبذور وما الى ذلك.

٤- قسم خاص بمعالجة وتحليل البيانات الإحصائية.

٥- قسم معني بالتنسيق مع الأجهزة الأخرى المعنية بالإحصاءات، سواء في عملية جمع البيانات الزراعية من خلال أجهزة وزارة الزراعة المختلفة وعلى جميع المستويات، ومع دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية وغيرها من الجهات التي يمكن أن ترفد الإحصاءات الزراعية بغية استكمال جوانب مختلفة منها.

وبهذا الصدد فإن عملية التنسيق يجب أن تتم أولا في داخل وزارة الزراعة وثانيا مع دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية.

ويوضح الشكل الأول التنظيم المؤسسي للإحصاءات الزراعية، والثاني يبين انسياب البيانات الإحصائية من وإلى إدارة الإحصاءات الزراعية.

ويتطلب هذا تطوير عملية جمع الإحصاءات الزراعية على مستوى القرية بتطوير الاستمارة الخاصة بذلك وتدريب المرشدين الزراعيين على التعامل مع هذه الاستمارة. كذلك يتطلب تطوير الاستمارة الخاصة تركيز الإحصاءات الزراعية على مستوى المنطقة (المحافظة) الزراعية بحيث تتناسق مع استمارة القرية ومع متطلبات إدارة الإحصاءات الزراعية. ويمكن لوحدة إحصاء صغيرة مكونة من إحصائي واحد أو اثنين في كل منطقة زراعية القيام بعملية التركيز على هذا المستوى. وهذه العملية ستوفر الوقت وتزيد من دقة البيانات الزراعية التي ستقدم إلى إدارة الإحصاءات الزراعية في الوزارة لأنه يمكن أولا استكمال النواقص وثانيا تدقيق البيانات التي جرى جمعها على مستوى القرى.

**الشكل ١- التنظيم المؤسسي للمشروع**

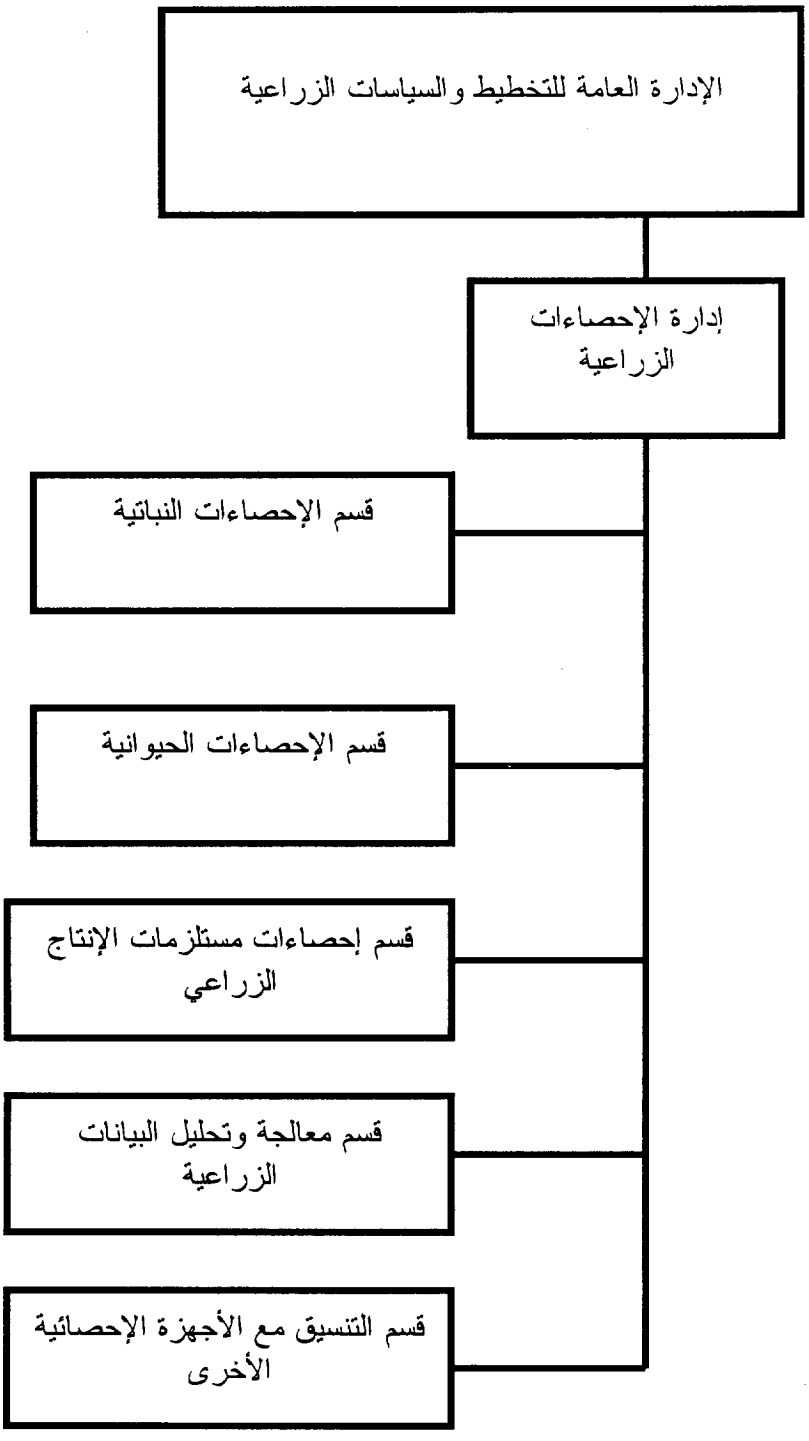

**الشكل ٢- انسياب البيانات الزراعية**

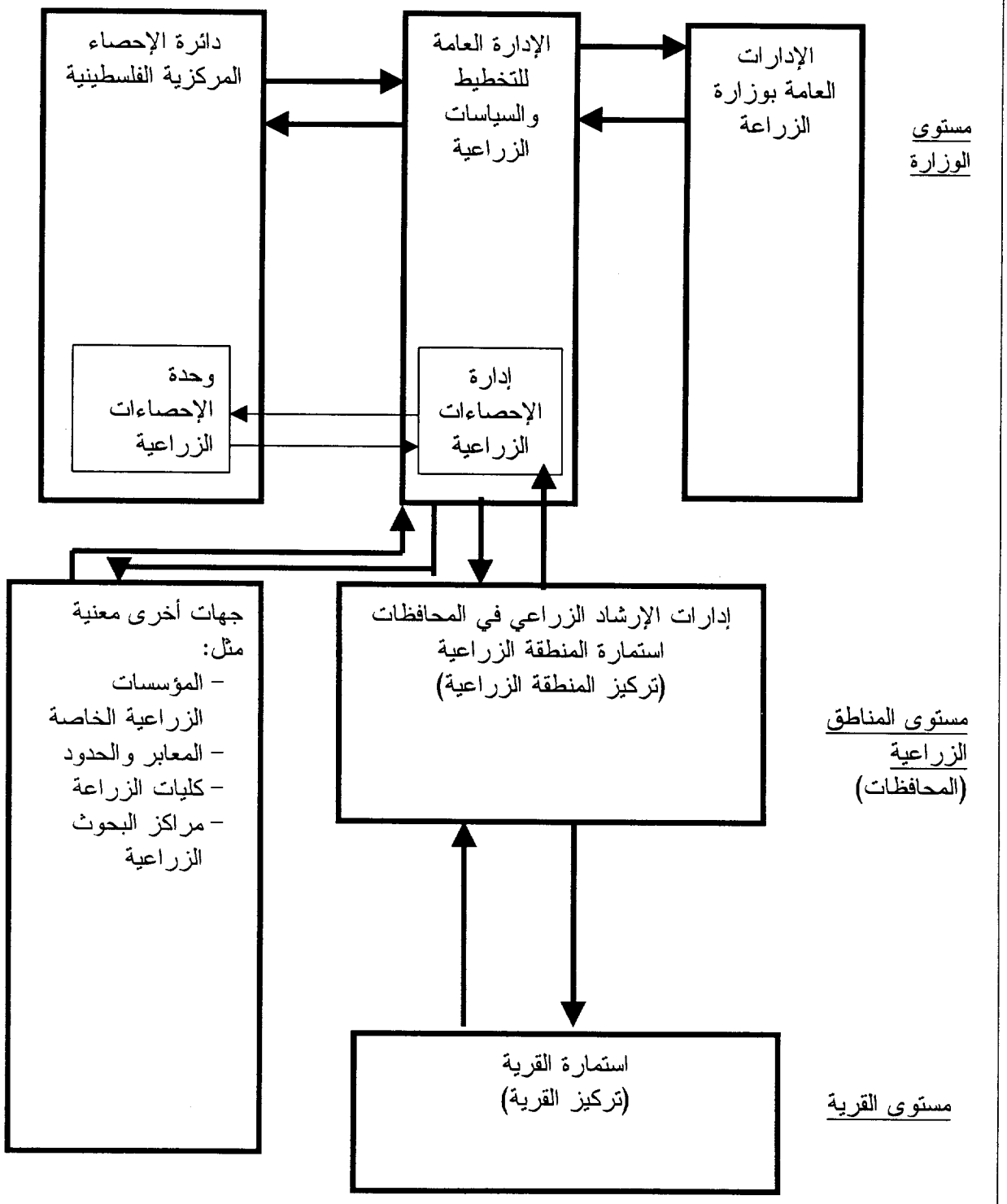

**الإطار ١- دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية**

حددت المادة الثالثة من قانون الإحصاءات العامة لعام ١٩٩٤ مهام الدائرة بما يلي:

١- إنشاء نظام إحصائي شامل وموحد ليكون بمثابة أداة في أيدي السلطات الفلسطينية لتشخيص المشاكل والاسترشاد به وتقييم التقدم الحاصل.

٢- نشر الإحصاءات الرسمية لخدمة المواطنين الفلسطينيين عامة بتقديم معلومات صحيحة وغير منحازة حول الأوضاع والاتجاهات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

٣- خدمة أهداف الجدل العام في وسائل الإعلام والتعاون مع الجامعات ومؤسسات البحث الأخرى التي تخدم الجدل العلم بتقديم المعلومات.

٤- خدمة الاحتياجات الهامة لرجال الأعمال والمؤسسات التجارية فيما يتعلق بالمعلومات الإحصائية حول أوضاع العمل واتجاهاته.

٥- المشاركة في التعاون والتبادل الدولي للإحصاءات الرسمية والوفاء بمتطلبات نشر التقارير الإحصائية من أجل العضوية الفلسطينية في المؤسسات الدولية بشكل خاص.

٦- جمع الإحصاءات الهامة التي تنشر حول فلسطين والفلسطينيين من قبل أية دولة أو مؤسسة دولية وتحليل هذه الإحصاءات.

٧- تأسيس مراكز التدريب الإحصائي من أجل إعداد الموظفين المؤهلين للقيام بالنشاطات الإحصائية التي تقوم بها الدوائر أو الجهات الحكومية وغير الحكومية.

٨- إنشاء مكتبة تحتوي على الإحصاءات الفلسطينية والدولية وأرشيفا يضم التعدادات والمسوح الفلسطينية التي تشمل المجالات المبينة والاعتناء بها.

**الإطار ٢- مقترح مشروع تعاون بين وزارة الزراعة ودائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية**

تشكل بيانات القطاع الزراعي أحد العناصر الأساسية لنظام الإحصاءات الرسمية، حيث أن هذه الإحصاءات توفر بمجموعها معلومات أساسية حول الواقع الزراعي الذي يمثل قطاعا أساسيا وهاما في مجتمعنا. وحيث أن وزارة الزراعة تمثل الجهة الرسمية التي تعنى بالقطاع الزراعي الفلسطيني من مختلف الجوانب، والتي تسعى في ذات الوقت إلى رفع مستوى هذا القطاع الهام في المجتمع الفلسطيني، فقد تلاقت أهداف دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية التي تمثل الجهة الرسمية التي تقوم بتوفير الرقم الإحصائي في مختلف المجالات التي تهم المجتمع الفلسطيني والتي من بينها قطاع الزراعة، مع أهداف وزارة الزراعة والتي تسعى إلى تحسين ظروف القطاع الزراعي الفلسطيني نوعا وكما. وحتى تتكامل الأدوار بحيث يسهم كل منهما في تحسين الأوضاع الخاصة بالقطاع الزراعي وفقا لاختصاصه وللميدان الذي يعمل فيه، ومن أجل تحقيق مصلحة الوطن العليا والوصول إلى حالة التكامل في الجهود المبذولة للمساهمة في التنمية الوطنية الشاملة، فقد اتفقت دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية والتي سيشار إليها بـ(الدائرة) فيما يلي، ووزارة الزراعة في السلطة الوطنية الفلسطينية والتي سيشار إليها بـ(الوزارة) فيما يلي على التعاون في الجوانب التالية:

**الإطار ٢- (تابع)**

المسوح الزراعية

١- تقوم الدائرة بتزويد الوزارة بأية نشرات تصدر عن برنامج المسوح الزراعية التي تقوم الدائرة بتنفيذه ضمن برنامج الإحصاءات الزراعية المعتمد في الدائرة.

٢- تقوم الدائرة بتزويد الوزارة بأية إحصائيات أولية إضافية تطلبها لتلبية احتياجاتها حول الواقع الزراعي وفق ما يسمح به قانون الإحصاءات العامة لعام ١٩٩٤ وضمن الإمكانات المتاحة.

٣- تقوم الدائرة بمساعدة الوزارة، بناء على طلبها في تنفيذ أي دراسات أو تحليلات متعمقة ترغب بها حول الزراعة، وتتولى الوزارة في هذه الحالة توفير المتطلبات المادية لتنفيذ هذه الدراسات أو التحليلات.

٤- تقوم الدائرة والوزارة بتبادل الآراء والملاحظات حول نماذج الاستمارات الخاصة بمسوح الإحصاءات الزراعية.

٥- تقوم الدائرة ضمن إمكاناتها المتاحة وبناء على طلب الوزارة بالمساهمة في مشاريع الدعم الفني التي تتبناها الوزارة في مجال الإحصاء الزراعي بما في ذلك نظام المعلومات الزراعية.

٦- تقوم الوزارة بتقديم التسهيلات اللازمة لفرق العمل الميداني التابعة للدائرة في مختلف المواقع التي يتواجد بها كوادر الوزارة لتنفيذ المسوح والتعدادات الزراعية.

التعاون في تنفيذ مسوح خاصة بالوزارة

تقوم الوزارة بالتنسيق والتعاون مع الدائرة في تخطيط وتنفيذ أي مسوح إضافية ترغب في القيام بها وفقا لموازنة متفق عليها لكل مسح من هذه المسوح.

السجلات الإدارية

تقوم الوزارة بتزويد الدائرة بجميع البيانات الخاصة بالقطاع الزراعي والتي يمكن اشتقاقها من سجلات الوزارة المتوفرة أو ما يتوفر لديها لاستخدامها للأغراض الإحصائية فقط. وتقوم الوزارة بتزويد الدائرة بهذه البيانات والمعلومات على أساس دوري أو كلما طلبت الدائرة ذلك من الوزارة.

التعاون في مجال إنتاج بيانات إضافية للوزارة من خلال برامج الدائرة المختلفة

تتعاون الدائرة في تقديم المشورة والمساعدة الفنية التي تطلبها الوزارة في توفير أية بيانات إضافية ترغب الوزارة بجمعها حول القطاع الزراعي أو أية مواضيع ذات أهمية خاصة للوزارة. ويتفق الطرفان على سبل تأمين المستلزمات الفنية التي يمكن أن تترتب على مثل هذه النشاطات.

التعاون لإنشاء أو تطوير قسم إحصاء في الوزارة

تتعاون الدائرة مع الوزارة في إنشاء قسم إحصاء في الوزارة وفقا لموازنة وجدول زمني محدد، حيث تقدم الدائرة المشورة لقسم الإحصاء في الوزارة للعمل على:

١- تحديد مواصفات الأدوات والأجهزة اللازمة للقسم.

٢- تدريب كادر من الوزارة على آليات العمل، بما في ذلك تصميم أدوات البحث، وآلية جمع البيانات، وأساسيات التحليل، وتصميم الجداول الرئيسية.

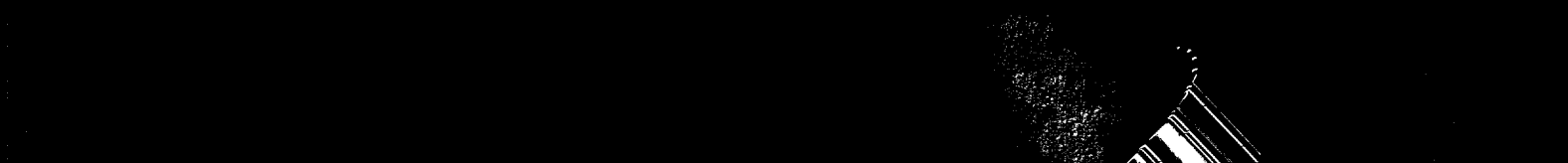

**الاطار ٢- (تابع)**

٣- تدريب كادر من الوزارة على كيفية تدوين البيانات في السجلات الإدارية والنماذج على أن تلتزم الوزارة بهذه الآلية وفقا لآلية ترميز ومفاهيم موحدة.

٤- قيام كادر من الوزارة بالإطلاع على الآليات والبرامج والنظم المعتمدة في الإحصاءات الزراعية لدى الدائرة، بما يساعد في بناء نظام معلومات في الوزارة يكفل إمكانية التبادل المعلوماتي الفعال بين الطرفين.

أحكام عامة

١- يعاد النظر في محتوى هذه المذكرة في شهر كانون الأول/ديسمبر من كل عام. ويتم إدخال التعديلات والإضافات المناسبة عليها باتفاق الطرفين.

٢- تشكل لجنة تنسيق مشتركة من الوزارة والدائرة من أجل ترجمة هذه المذكرة إلى برامج عمل وآليات تنفيذ واضحة، وتضم اللجنة في عضويتها مندوبا واحدا على الأقل من كل مؤسسة.

## هاء- الحاجة إلى المساعدة الخارجية

كما ذكر سابقا، لم يتح للاقتصاد الفلسطيني خلال النصف الثاني من القرن الحالي تكوين قاعدة متينة تمكنه من الاعتماد على الذات في تمويل مشاريع التنمية التي يحتاج إلى تنفيذها، لا سيما وأن الاحتلال الإسرائيلي استمر لفترة تزيد عن ربع قرن من الزمان أصبح خلالها الاقتصاد الفلسطيني يعتمد كليا على الاقتصاد الإسرائيلي. وقد أبدت مؤخرا العديد من دول العالم والمؤسسات الدولية استعدادها لتقديم مساعدات للسلطة الفلسطينية حيث أن هذه الأخيرة تفتقر إلى الموارد المالية التي يمكن بواسطتها تطوير قاعدة إنتاجية وخدمية تمكن الاقتصاد الفلسطيني من الوقوف على قدميه. كذلك أصبحت السلطة الفلسطينية تعتمد اعتمادا كليا على المساعدات التي تردها من بعض دول العالم ومن بعض المنظمات الدولية. وقد تمثلت هذه المساعدات في مساعدات مالية ومساعدات في شكل خبرات في مجالات مختلفة.

ومشروع تطوير البنية المؤسسية لوزارة الزراعة في مجال الإحصاءات الزراعية مثله مثل العديد من المشاريع الأخرى في حاجة إلى دعم مالي من الخارج بالإضافة إلى المساهمة المحلية التي يمكن أن تقدمها السلطة الفلسطينية ممثلة في وزارة الزراعة. كذلك فإن المشروع بحاجة إلى خبرات متخصصة في مجالات الإحصاءات، وعلى وجه الخصوص الإحصاءات الزراعية بالإضافة إلى تدريب وتطوير قدرات الكوادر المحلية وإتاحة الفرص لهم للقيام بزيارات ميدانية إلى دول أخرى وخصوصا بعض الدول العربية المجاورة مثل الأردن ومصر للاطلاع والتعرف على القدرات المتوفرة في هذه البلدان ومحاولة الاستفادة من خبراتها.

كذلك يحتاج المشروع الى دعم وخبرات بعض المنظمات الدولية المعنية بالإحصاءات الزراعية. فالإسكوا والفاو وبمعاونة بعض المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى تستطيعان تقديم المساعدة الفنية لإدارة الإحصاءات الزراعية بوزارة الزراعة في المجال المذكور نظرا للخبرة الكبيرة المتوفرة لهاتين المنظمتين، خصوصا في مجالات التدريب. فالإسكوا مؤهلة لتقديم مثل هذه الخبرات، ويمكن التعاون في ذلك مع الفاو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة العربية للتنمية الزراعية وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية المعنية بمثل هذه النشاطات.

### واو- الشريك المحلي المساند

يتمثل الشريك المحلي الرئيسي لهذا المشروع في وزارة الزراعة، وخصوصا الإدارة العامة للتخطيط والسياسات الزراعية المعنية بتطوير إدارة الإحصاءات الزراعية بها. كذلك فإن دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية معنية بهذا الأمر والتنسيق معها بهذا الخصوص ضروري جدا لتجنب الازدواجية في بعض الأنشطة وإحداث تكامل بين مهامهما من الآن فصاعدا.

### زاي- الإنجازات المتوقعة من المشروع

تتمثل النتيجة المباشرة المتوقعة من تنفيذ المشروع في إيجاد إدارة إحصاءات زراعية ضمن الإدارة العامة للتخطيط والسياسات الزراعية بوزارة الزراعة، تكون قادرة على جمع ومعالجة وتخزين الإحصاءات الزراعية اللازمة وتكوين شبكة اتصالات بينها وبين الجهات الأخرى المعنية من خارج الوزارة، وفي مقدمة ذلك دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، بحيث تتوفر لدى السلطة الفلسطينية قاعدة إحصاءات ومعلومات زراعية في متناول الباحثين والمخططين وأصحاب القرارات.

## ثالثا- الأهداف التنموية

يمكن إيجاز أهم الأهداف التنموية لهذا المشروع في الأهداف الجزئية المتكاملة التالية:

١- إنشاء قاعدة إحصاءات زراعية شاملة لتكون في متناول الباحثين والمخططين وأصحاب القرار لتشخيص المشاكل الزراعية وإعداد الخطط الزراعية ورسم السياسات الزراعية اللازمة لعملية التنمية الزراعية للأراضي الفلسطينية.

٢- إنشاء شبكة عمل مع دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية لتكون الإحصاءات الزراعية متوافقة ومتكاملة مع النظام الإحصائي الفلسطيني الشامل، خصوصا فيما يتعلق بالمفاهيم والتعريفات والمقاييس والمصطلحات والتصنيفات الإحصائية، مع وضوح في توزيع المهام والتنسيق بينها في مجال الإحصاءات الزراعية بين هاتين المؤسستين.

كذلك فإن عملية تطوير الإحصاءات الزراعية بوزارة الزراعة سوف تنعكس إيجابيا على الإدارة العامة للتخطيط والسياسات الزراعية بوزارة الزراعة وغيرها من المؤسسات، وسوف يتجلى ذلك في أداء العمل ونوعيته حيث سيؤدي توفر الإحصاءات والبيانات الإحصائية إلى تحسين الأداء في التحليل والتخطيط ورسم السياسات الزراعية وخلافه.

وتعمل هذه الأمور بطبيعة الحال على المساهمة في إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية ملموسة. لذلك فإنه يمكن اعتبار مشروع تطوير القدرات الإحصائية في وزارة الزراعة في مجال الإحصاءات الزراعية وسيلة فعالة لتطوير القطاع الزراعي وتنشيط أداءه الاقتصادي والاجتماعي.

## رابعا- الأهداف الآنية والمخرجات والمدخلات للمشروع

### ألف- الأهداف الآنية

يتمثل الهدف الآني المباشر للمشروع في تطوير قدرات إدارة الإحصاءات الزراعية بالإدارة العامة للتخطيط والسياسات الزراعية بوزارة الزراعة في مجالات جمع البيانات الإحصائية ومعالجتها وتخزينها وإرسالها إلى دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية لوضعها ضمن الإطار المتكامل لنظام المعلومات الوطنية الفلسطينية وهذا التطوير يشمل:

١- تعزيز الكوادر الحالية بكوادر متخصصة.

٢- تطوير قدرات الكوادر عن طريق التدريب والزيارات للأقطار المجاورة للإطلاع على تجارب بعض هذه الأقطار في مجال الإحصاءات الزراعية.

٣- تطوير وسائل المعالجة الحاسوبية بإمدادهم بالحواسيب والبرمجيات اللازمة وتدريبهم عليها.

٤- إنشاء قاعدة معلومات زراعية.

٥- تطوير شبكة تعاون مع الجهات التي يمكن من خلالها أن يتم جمع بيانات وإحصاءات خاصة بالزراعة من جهة، وأيضا مع دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية كمتلق للإحصاءات الزراعية.

### باء- المخرجات

كما سبق الإشارة إليه فإن المخرجات المباشرة للمشروع تتمثل فيما يلي:

١- دائرة للإحصائيات الزراعية بالإدارة العامة للتخطيط والسياسات الزراعية بوزارة الزراعة تكون قادرة على إنشاء وإدارة قاعدة إحصاءات زراعية للأراضي الفلسطينية. هذا يتضمن تعزيز الكوادر الحالية بكوادر جديدة وذات خبرة وتدريب العاملين وإمدادهم بما يلزم من حواسيب وبرمجيات.

٢- شبكة للتعاون الوثيق مع دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية والتنسيق فيما بينهما. وكذلك خلق شبكة موسعة تشمل المؤسسات الخاصة المعنية بالزراعة ومراكز البحوث والجامعات بهدف الحصول على بيانات إضافية وإمدادها بالمعلومات الإحصائية الزراعية اللازمة لأداء أعمالها.

وتعتبر بنية إدارة الإحصاءات الزراعية المخرج الرئيسي لهذا المشروع. أما إنشاء الشبكة فهو مخرج مكمل ولكن لا غنى عنه إطلاقا.

**الإطار ٣- الأنماط الأساسية للمسوح الزراعية**

تعتبر المسوح الزراعية، كما أشير أعلاه، إجراء استدلاليا لتقدير قيمة كل متغير في منطقة المسح على أساس قيمة المتغير في جميع وحدات المسح أو عينة منها (الحيازات أو الرقع). وعلى ذلك يمكن تصنيف المسوح الزراعية على أساس أنها تعدادات أو مسوح بالعينة.

**فالتعداد الزراعي** عبارة عن مسح يتم من خلاله الحصول على قيمة كل متغير في منطقة المسح على أساس قيمة المتغير في جميع وحدات المسح التي تجمع عنها البيانات، وهي عادة الحيازات. ويتمثل الهدف الأساسي للتعدادات الزراعية في تقديم تصنيف مفصل للهيكل الزراعي في البلد.

**والمسح الزراعي بالعينة** هو مسح زراعي يعتمد فيه إجراء الاستدلال، لتقدير كل متغير مسح في منطقة المسح الكلية، على قيمة المتغير التي يجري الحصول عليها من عينة من وحدات المسح. ويجري المسح الزراعي عادة لقياس أداء الهيكل الزراعي.

ويطلق على المسح الزراعي بالعينة، الذي يعتمد فيه إجراء الاستدلال، للحصول على تقديرات من متغيرات المسح، على عينة احتمالية وطرق التقدير، اسم المسح **بالعينة الاحتمالية**. ويمكن بالنسبة للمسح بالعينة الاحتمالية تحديد الدقة الإحصائية للتقديرات.

ومن ناحية أخرى، يطلق على المسح الزراعي بالعينة، الذي لا يعتمد فيه إجراء الاستدلال، للحصول على تقديرات لمتغيرات المسح، على العينة الاحتمالية وطرق التقدير، اسم **المسح بالعينة غير الاحتمالية أو مسح العينة بالرأي الشخصي**.

---

لمزيد من الإيضاح انظر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة: المسوح الزراعية متعددة الأطر، المجلدان ١ و٢، روما ١٩٩٨.

## جيم- المدخلات والميزانية

يمكن تحديد المدخلات والميزانية اللازمة لمشروع تطوير الإحصاءات الزراعية بوزارة الزراعة على هيئة مكونات رئيسية تشمل:

١- تعزيز الكوادر الإحصائية الزراعية بإدارة الإحصاءات الزراعية بالوزارة.

٢- إجراء إحصاء زراعي (قواعد معلومات ومسوح زراعية).

٣- منظومة الحواسيب بما تتضمنه من ربط شبكي وأجهزة حاسوب خادم (server) ومحطات تشغيل (حواسيب) وما يلزمها من طابعات وماسحات وغيرها بالإضافة إلى البرمجيات اللازمة.

٤- دورات تدريبية في الداخل.

٥- جولات دراسية في الخارج.

## ١- الكوادر الإحصائية الزراعية

يوجد حالياً سبعة كوادر في إدارة الإحصاءات الزراعية موزعين بين غـــزة ورام الله ذوي خلفيـــة زراعية واكتسبوا بعض الخبرة في مجالات الإحصاءات الزراعية المختلفة. وهناك حاجة الى تعزيز هـــذا العدد بحوالي سبعة كوادر مختصة بالإحصاء والإحصاء الزراعي أو الاقتصاد الزراعي، ويفضل أن يكونـوا أيضاً ذوي خبرة في مجالات الإحصاء بوجه عام وفي الإحصاء الزراعي بوجه خاص. كما أن هناك حاجة الى ٣ سكرتيرات. ويفترض أن تقوم وزارة الزراعة بتعيين هذه الكوادر من ضمن ملاكها وميزانيتـــها وأن لا يتحمل المشروع هذا البند من التكاليف.

## ٢- شبكة منظومة الحواسيب

يتطلب هذا المشروع أجهزة حاسوب خادم (server) ومحطـــات تشـــغيل (حواســـيب) للإحصـــائيين والسكرتيرات وما يلزمها من طابعات وماسحات (scanner) وأجهزة اتصال وبرمجيات وغيرهـــا. ويمكـــن تفصيل ذلك فيما يلي:

(أ) منظومة الحواسيب وتشمل ما يلزم لمكتب غزة ومكتب رام الله كما يلي:

بالدولار الأمريكي

| | |
|---|---|
| - شبكة الكابلات | ٥٠٠٠ |
| - عدد ٢ حاسوب خادم | ١٠٠٠٠ |
| - عدد ١٧ حاسوب (محطة تشغيل) | ٢٥٠٠٠ |
| - عدد ٢ طابعات تشغيل كثيف | ٦٠٠٠ |
| - عدد ٢ طابعات ليزر | ١٠٠٠ |
| - عدد ٢ ماسحة ملونة | ٤٠٠٠ |
| - أشياء أخرى | ٣٠٠٠ |
| **المجموع** | ٥٤٠٠٠ |

(ب) البرمجيات وتشمل:
Windows NT
Windows 98
Microsoft Office
SPSSPC +
وغيرها ١٠٠٠٠

(ج) صيانة في حدود ١٥ في المائة من أ و ب ٩٠٠٠

## ٣- خبراء إحصاء زراعي

تحتاج إدارة الإحصاء الزراعي إلى خبيرين لفترات قصيرة أحدهما متخصص في تقييم وإدارة قواعد البيانات الزراعية والثاني في المسوح والتعدادات الزراعية، وذلك كما يلي:

بالدولار الأمريكي

| | |
|---|---|
| - خبير قواعد معلومات زراعية لمدة ٦ شهور بواقع ٩ آلاف دولار في الشهر بما في ذلك تكاليف السفر والتأمين | ٥٤٠٠٠ |
| - خبير في المسوح والتعدادات الزراعية لمدة ٣ شهور بواقع ٩ آلاف دولار في الشهر بما في ذلك تكاليف السفر والتأمين. | ٢٧٠٠٠ |
| **المجموع** | ٨١٠٠٠ |

٣- دورات تدريبية

| | |
|---|---|
| - دورات تدريب مكثفة على استعمال Microsoft Office المعرب | ٢٠٠٠٠ |
| - دورة تدريب على مبادئ الإحصاء الزراعي لمدة أسبوعين لضمان التأسيس الجيد للكوادر | ١٥٠٠٠ |
| - دورة تدريب متقدمة في تحليل الإحصاءات الزراعية لمدة أسبوعين | ١٥٠٠٠ |
| **المجموع** | ٥٠٠٠٠ |

٤- جولات دراسية

هناك أيضا حاجة الى قيام بعض الكوادر الحالية (على الأقل ٤ أشخاص) بزيارة دول مجاورة (مصر والأردن) ودولة أوروبية متقدمة للإطلاع على الإمكانات والخبرات المتوفرة لديها. كما يجب عقد دورة تدريبية حول عرض البيانات وإعداد التقارير الإحصائية الزراعية، وذلك كما يلي:

بالدولار الأمريكي

| | |
|---|---|
| - زيارة ٤ كوادر إلى مصر أو الأردن لمدة ١٠ أيام | ١٠٠٠٠ |
| - التدريب على عرض الإحصاءات الزراعية وإعداد التقارير (في أحد الدول الأوروبية) لمدة ١٠ أيام لأربعة كوادر | ١٥٠٠٠ |
| **المجموع** | ٢٥٠٠٠ |

(أ) المجموع الكلي

يمكن تلخيص ميزانية المشروع كما يلي:

| | بالدولار الأمريكي |
|---|---|
| - الكوادر الإحصائية الزراعية | موازنة وزارة الزراعة |
| - منظومة الحواسيب | |
| أ- الشبكة | ٥٤٠٠٠ |
| ب- البرمجيات | ١٠٠٠٠ |
| ج- الصيانة | ٩٠٠٠ |
| | ٧٣٠٠٠ |
| - خبراء إحصاء زراعي | |
| أ- قواعد المعلومات الزراعية | ٥٤٠٠٠ |
| ب- مسوح زراعية | ٢٧٠٠٠ |
| | ٨١٠٠٠ |
| - دورات تدريبية | ٥٠٠٠٠ |
| - جولات دراسية | ٢٥٠٠٠ |
| **المجموع الكلي** | **٢٢٩٠٠٠** |

## دال- المخاطرة

نظرا لتبني وزارة الزراعة هذا المشروع ووجود إدراك تام لأهمية الإحصاءات الزراعية ونظرا للطلب الملح على هذه الأخيرة من الجهات الناشطة في مجالات البحث والتخطيط وصناعة القرارات الاقتصادية، فإن عنصر المخاطرة محدود جدا، خصوصا إذا ما تم تعزيز الكوادر الحالية بكوادر جديدة ذات خلفية علمية مناسبة وذات خبرة أيضا في مجال الإحصاءات بشكل عام والإحصاءات الزراعية بوجه خاص. كذلك فإن الاختيار الجيد للخبراء سيعمل على إنجاح المشروع ويقلل من المخاطرة. والملاحظ أن جميع الأطراف المعنية بما في ذلك الجهات المانحة ستكون حريصة على إنجاح المشروع لأهميته للمرحلة الحرجة الحالية في تنمية وإعادة تأهيل القطاع الزراعي الفلسطيني. ويمكن تلخيص العوامل التي يمكن أن تزيد من فرص نجاح المشروع فيما يلي:

١- جدية وزارة الزراعة وإيفاؤها بالتزاماتها من حيث توفير الكوادر المناسبة.

٢- إيجاد مصدر ممول مانح لتغطية الاحتياجات المالية وإعداد الخبرة المطلوبة.

٣- الإعداد الجيد قبل الدخول في عملية تنفيذ المشروع وخصوصا التنسيق الجيد والواضح مع دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية.

٤- توافر خدمات مساندة سواء من داخل وزارة الزراعة وغيرها من المؤسسات، خصوصا فيما يتعلق بجمع الإحصاءات.

٥- إيجاد مساندة فعلية من الجهات الحكومية المعنية، خصوصا من حيث القوانين واللوائح التي تسهل عملية جمع البيانات وإجراء المسوح والتعدادات الزراعية وغيرها من الأنشطة المتعلقة بتفعيل عملية جمع ونشر المعلومات الإحصائية.

٦- بناء نظام متابعة وتقييم فعال في وزارة الزراعة حتى يمكن تحسين أداء دائرة الإحصاءات الزراعية.

إن من شأن هذه العوامل أن تعمل على تقليل عنصر المخاطرة وزيادة فرص النجاح لهذا المشروع.

## هاء- مساهمة الجانب الوطني

ستقوم وزارة الزراعة بصفتها الحاضنة للمشروع بالتكفل بتعزيز الكوادر الإحصائية الحالية بكوادر أخرى على نفقتها وملاكها بالإضافة إلى إيجاد المكاتب والتأثيث المناسب في غزة ورام الله. كذلك فإن الوزارة ستتكفل بعملية نشر التقارير وفق ما يتم الاتفاق عليه مع دائرة الإحصاء الفلسطينية.

المرفق

## قائمة بنشاطات قسم الزراعة/شُعبة القضايا والسياسات القطاعية في الأراضي الفلسطينية

| العنـــوان | الرمـــز |
|---|---|
| ١- الدراسات | |
| Food Security in the West Bank and Gaza Strip | E/ESCWA/AGR/85/4 |
| تنمية الصادرات الزراعية في الأراضي الفلسطينية المحتلـــة (الضفة الغربية وقطاع غزة) | E/ESCWA/AGR/87/17 |
| دراسة الجدوى الأولية لإنشاء مركز تدريبي انتاجي للألبـــان في الضفة الغربية | E/ESCWA/AGR/1992/6 |
| التنمية الريفية في الأراضي الفلسطينية المحتلة | E/ESCWA/AGR/1992/7 |
| Rehabilitation of the Agricultural Sector in the Occupied Palestinian Territories | E/ESCWA/AGR/1993/9 |
| Rehabilitation of the Agricultural Sector in the Occupied Palestinian Territories, Project Document No.1, Rehabiliation of Deep Wells in the Occupied Palestinian Territories. | E/ESCWA/AGR/93/9/Add.1 |
| Rehabilitation of the Agricultural Sector in the Occupied Palestinian Territories, Project Document No.2, Rehabilitation of Springs and Related Irrigation Canals in the Occupied Palestinian Territories | E/ESCWA/AGR/93/9/Add.2 |
| Project Proposal for the Rehabilitation of the Fishery Sector in the Gaza Strip | E/ESCWA/AGR/1994/1 |
| مشروع مقترح لإعادة تأهيل قطاع الأسماك في قطاع غزة | E/ESCWA/AGR/1994/1/Rev.1 |
| إعادة تأهيل قطاع الخدمات البيطرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة | |
| Rehabilitation of Veterinary Services in the Occupied Palestinian Territories | E/ESCWA/AGR/1994/9 |
| Prospective Development of the Agricultural Institutions in the Occupied Palestinian Territories: Proposed Action Programme for the Restructuring of the Palestinian Agricultural Public Institutions. | E/ESCWA/AGR/1994/7 |
| التطوير المرتقب للمؤسســـات الزراعيـــة فـــي الأراضـــي الفلسطينية المحتلة: برنامج العمل المقترح لإعـــادة تشـــكيل المؤسسات الفلسطينية الزراعية العامة | E/ESCWA/AGR/1994/7/Rev.1 |
| National Farm Data Handbook: Occupied Territories (The West Bank and the Gaza Strip) | E/ESCWA/AGR/1995/7 |
| دراسة وتقييم مؤسسات الاقراض الزراعي فـــي الأراضـــي الفلسطينية | E/ESCWA/AGR/1995/9<br>E/ESCWA/AGR/1995/9/Corr.1 |

| العنـــوان | الرمـــز |
|---|---|
| ٢- ورشات العمل | |
| ورشة عمل حول تخطيط وتقييم مشاريع التنمية الريفية، ٢٦ تموز/يوليو الى ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٢، القدس، ٣٢ مشاركا | |
| Workshop on Planning and Appraisal for Agricultural and Rural Development Projects. 26/7-12/8/1992, Jerusalem, 32 participants | |
| ورشة عمل حول متابعة وتقييم مشاريع التنمية الريفية، ٢-٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، عمّان، الأردن، ٢٢ مشاركا منهم ١٣ مشاركاً فلسطينياً. | |
| Workshop on Monitoring and Evaluation of Rural Development Projects 2-6 October 1994, Amman, Jordan, 22 participants, including 13 Palestinians. | |
| وقائع اجتماع فريق الخبراء لتقييم سياسات وبرامج التنمية الريفية في البلدان الأعضاء في الإسكوا | E/ESCWA/AGR/93/14 |
| Evaluation of Agricultural Policies in the Palestinian Territories (Policy Analysis Matrix Approach) | E/ESCWA/AGR/1997/11 |
| مقترح لإطار عام لسياسة تنمية زراعية للأراضي الفلسطينية | E/ESCWA/AGR/1997/6 |
| إعادة تأهيل القطاع الزراعي في الأراضي الفلسطينية، وثيقة مشروع لإعادة تأهيل التعاونيات الزراعية | E/ESCWA/AGR/1997/5 |
| وثيقة مشروع حول إعادة تأهيل القطاع الزراعي في الأراضي الفلسطينية، مقترح لإعداد استراتيجية التنمية الزراعية | E/ESCWA/AGR/1997/4 |
| تقييم دور المنظمات غير الحكومية في الأراضي المحتلة وفرص التشابك فيما بينها في إطار السلطة الفلسطينية، الجزء الثالث: حالة المنظمات العاملة في مجال تسويق المنتجات الزراعية | E/ESCWA/AGR/1997/2 |
| واقع وآفاق تطور النمط الزراعي في قطاع غزة | E/ESCWA/AGR/1995/11 |
| وثيقة مشروع حول إعادة تأهيل القطاع الزراعي في الأراضي الفلسطينية: مقترح لتطوير الإحصاءات الزراعية بوزارة الزراعة | E/ESCWA/AGR/1999/6 |
| وثيقة مشروع حول إعادة تأهيل القطاع الزراعي في الأراضي الفلسطينية: مقترح حول إنشاء حاضنة أعمال لمشاريع زراعية | E/ESCWA/AGR/1999/2 |